نقد رأي المسيو برونت

لحضرة السر كولن منكريف وكيل نظارة الاشغال العمومية

ادرجنا في هذا العدد والذي قبلهُ لائحة المسيو برونت مدير السكة الحديد في مد خط حديدي من جرجا الى اصوان وتسهيل سيل الملاحة في النيل الى داخل السودان . ثم علمنا ان حضرة السر كولن منكريف وكيل الاشغال العموميَّة انتقد ذلك الرأي مسأولا لاعفوًا وفندهُ من اوجهٍ شتَّى في مذكَّرة هيأها ليرفعها الى دولتلو رياض باشا رئيس النظار . فرأينا ان ندرج هنا ملخص نقد السر منكريف اتماماً للفائدة وتقريرًا للحقيقة

يظهر من هذا النقد ان المسيو برونت شطَّ في الرأي واخطأ في التقدير لقلة معرفتهِ بأحوال البلاد وحاجاتها ولوازمها . اما شططهُ في الرأي فيتضح من تعذر اتمام الاعمال الهندسيَّة الَّتي اشار بعملها كبناء القناطر العظيمة الَّتي اشار بها عند اصوان وبناء واحد وعشرين صفًّا من القناطر ايضًا بين حلفا وشندي. واما خطاؤهُ في التقدير فيلزم لضبطهِ وتصحيحهِ مسح تلك الجهات مسحًا مدققًا واطالة النظر فيها ولكنهُ يتضح على وجه عام بالقياس على ما هو معين ومعلوم . فقد قدَّر ان انشاء سكة حديد طولها ٢٢٠ ميلاً من جرجا الى اصوان يستغرق نفقة ٦٠٠ الف جنيه فقط فتكون نفقة الميل الواحد ٢٧٢٧ جنيهًا على هذا التقدير. والحال ان نفقة الميل تبلغ مضاعف هذا المبلغ في السكة الحديديَّة الَّتي شرعوا الآن بمدها الى جرجا حال كونها كلها في اراضٍ سهلة لايقتضي العمل بها عناءً شديدًا . بخلاف السكة الَّتي يريد المسيو برونت مدَّها الى اصوان فان جبل السلسلة يعترض امتدادها فلا تتمُّ الاَّ بخرق صخورهِ الصماء وحزونهِ الشماء

وذلك يستغرق زمناً طويلاً ومالاً كثيراً كما لا يخفى . وعليهِ تكون نفقات سكة الحديد اكثر كثيراً مما قدَّرهُ الموسيو برونت لها

وقس على ذلك نفقات القناطر التي اشار ببنائها على النيل من قبلي في الشلال الاوَّل قرب اصوان الى شندي . فقد قدَّر انها لا تزيد عن مليوني جنيه . قال السر منكريف ولا ادري كيف يقال ان تلك القناطر تبنى بهذا المال بل كيف يمكن ان تبنى بأقل من خمسة اضعافهِ فعوضاً عن ان يقدَّر لبنائها مليونان يجب ان يقدَّر لها ١٠ ملايين من الذهب الرنان

ثم استطرد من ذلك الى نقض رأي المسيو دولاموت . ومعلوم ان الموسيو دولاموت ذهب الى وجود بقاع مطمئنة شمالي اصوان وقبليها وزعم ان سطح ماء النيل ارفع من اقواعها ولذلك اشار بان تتخذ التدابير لتحويل الماء اليها زمن الفيضان وخزنهِ فيها واستعمالهِ للزراعة الصيفيَّة ايام التحاريق . اما الآن فقد ثبت انهُ لا يوجد هنالك اراضٍ منخفضة عن سطح النيل فبطل رأيهُ وبقي رأي المستر كوب ويتهوس الاميركي الذي اشار بتحويل وادي الريَّان الى خزَّان (حوض) في مديريَّة الفيوم واتخاذ مائهِ للزراعة الصيفيَّة . فرأيهُ ممكن من الوجه الهندسي لان قاع وادي الريَّان اوطأ من ماء النيل بخلاف رأي المسيو دولامت ولكنهُ متعذر من الوجه المالي اذ ان فتح ترعةٍ الى وادي اللولو لملء وادي الريَّان يستلزم اموالاً طائلة على ما ظهر لديوان الاشغال بعد قياس ارتفاع الاراضي والحزون الواقعة بين النيل والوادي المذكور

اما الترعة التي اشار المسيو برونت بفتحها بين جرجا واصوان حاسباً انهُ يستفاد منها في ري الاطيان وتحويل البور الى اراضٍ صالحة للزراعة بقدر ما ينفق على اتمام مشروعهِ او اكثر فقد تبين حضرة السر منكريف من النظر في تفصيلها ان

الموسيو برونت لم يُصِب في ما قالهُ عن الزراعة الصيفيَّة لقلة معرفتهِ باحوال تلك الجهات. وذلك لانهُ لو فرض ان الماء الذي يجري في تلك الترعة لم يقتصر على المقدار الذي عينهُ بل زاد عنهُ من ٥ امتار الى ١٠ ارتفاعاً لما اتسع نطاق الاراضي الزراعيَّة الاَّ اتساعاً يسيرًا . ثم ان جبل السلسلة يعترض في طريق تلك الترعة فلا يتيسر شقها فيهِ الاَّ بشقّ الانفس

وزد على ما ذكرانهُ فرض اجرة الري الصيفي من تلك الترعة اكثرما يحتمل اذ الفلاَّح لا يدفع ١٠٥ غروش ميريَّة على ري الفدان صيفاً اذا استطاع الى الرفض سبيلاً . لان ذلك المبلغ يجعل مال الفدان الذي يزرع شتاءً وصيفاً ٢١٠ غروش ميريَّة في بعض الاطيان و٣٦٥ غرشاً في اخرى حال كون اعلى ضريبة تؤخذ على الاطيان لا تزيد عن ١٥٠ غرشاً في مديريَّة المنوفيَّة وهي تعدُّ مع ذلك ضريبة ثقيلة لا تطاق. فلا الحكومة المصريَّة ولا دولتلو رياض باشا يوافقان على تكليف الفلاَّح حمل وقر ثقيل فوق ما عليهِ من الاثقال بل اذا وافقت الحكومة يوماً على ري الاطيان صيفاً في قنا واسنا وجرجا فذلك انما يكون لاعانة الفلاح على دفع الاموال الحاليَّة عن اطيانهِ لا لزيادة الضرائب على عاتقهِ

وقد قدَّر المسيو برونت في احد تقديريهِ ان عمل الحوض (الخزَّان) في اصوان يكلف ١٦٦ الف جنيه مصري وعمل القناطر هناك يكلف ٦٠ الف جنيه فردَّ عليهِ السر منكريف بان المسيو تركي الفرنسوي سبق فقدَّر ان عمل القناطر عند جبل السلسلة يستغرق نفقة ٤ ملايين جنيه وانهم قدروا نفقة حوض المستر و يتهوس في وادي الريَّان بمبلغ مليون جنيه. وعليهِ يكون تقدير المسيو برونت الاول قليلاً جدًّا بالنسبة الى ما يلزم من المال لتلك الاعمال وكذا يقال في تقديرهِ الثاني ايضاً

وقس عليهِ تقديرهُ لنفقات الحياض التي يراد خزن الماء فيها قبلي اصوان ولنفقات سكة الحديد والترعة المحاذية لها من جرجا الى اصوان فقد حسب السر منكريف ان نفقات الحفر والردم وحدها تبلغ ٧٠٠ الف جنيه عدا ما يلزم لمشترى الارض واعمال البناء وانشاء الكباري وما شاكل ذلك وعليهِ تكون النفقات التي تلزم لتلك الاعمال اضعاف اضعاف ما جاء في تقدير المسيو برونت. فلذلك ولاعتبارات أُخرى نبذ السر منكريف رأي المسيو برونت وحكم بتعذر فتح الطريق من الصعيد الى الخرطوم بسكة الحديد وتسهيل الملاحة في النيل وقال ان اسهل طريق الى الخرطوم هي طريق سواكن فبربر لا طريق اصوان فشندي. ثم ختم المذكرة ناصحاً للحكومة ان لا تغير السمع لمثل تلك الآراء قبلما تعلم نتائج اعمال الري العظمى التي عملت في بلادها وان تقنع الآن بالتحسين الذي تمَّ فيها وتوزيع الماء توزيعاً متساوياً على المزارعين فقد اصبحت زراعة القطن في الوجه البحري مكفولة من اخطار الغرق والشرق ولا يمضي سنتان حتى تصبح زراعة الوجه القبلي مكفولة من الشرق ايضاً. ويلزم الحكومة بعد ذلك ان تهتم بخزن المياه لا بسواهُ على ان الطفرة محال وكل تقدُّم لا يتم تدريجاً لا يدوم طويلاً وكل ما يعمل ولا لزوم لعملهِ يخشى ان يزيد ضررهُ على نفعهِ

وفي اواسط الشهر الماضي تبادل حضرة السر منكريف والمسيو برونت الآراء على مواضع الاختلاف بينهما. وبلغنا انهما قد اتفقا على بعض الامور وطُلب من المسيو برونت ان يضع تقريرًا مفصلاً عما رأى اجراءهُ في تقريرهِ لخزن المياه فوضع تقريرًا مسهباً ورفعه الى الحكومة السنيَّة. ثم ان المستر ولككس استأذن نظارة الاشغال العمومية بالذهاب في الخريف القادم لتفحص هذا المشروع على الحدود